بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

# مرصد الأخبار

عدد رقم 5 – الإثنين 2016/12/12

**الخبر:**

## مسئول بالبنك المركزي: اتفاقية تبادل العملات مع الصين تعادل 2.6 مليار دولار

قال مسئول رفيع المستوى بالبنك المركزي المصري، إن حجم اتفاق تبادل العملات مع الصين يبلغ 18 مليار يوان، وقد تم توقيعه الثلاثاء 2016/12/6، بما يعادل 2.6 مليار دولار، مؤكدًا أن سعر الجنيه المصري أمام اليوان الصيني وقت توقيع الاتفاقية هو أساس تسعير قيمة اتفاق تبادل العملات.

وأكد أن الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ خلال الأيام المقبلة، وأنه سيتم فتح البنوك اعتمادات مستندية للاستيراد من الصين باليوان بدلا من الدولار، بالإضافة إلى أن إعطاء تعليمات للبنوك لشراء وبيع اليوان من البنوك سيكون محل دراسة خلال الشهر الجاري.

المصدر : اليوم السابع، الثلاثاء، 6 ديسمبر 2016

### تعليق على الخبر

- قرر صندوق النقد الدولي ، في أكتوبر الماضي، إدخال اليوان الصيني في سلة عملاته الرئيسية، كعملة خامسة في سلة عملات حقوق السحب الخاصة، إلى جانب الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد :هبة عبد الدايم

- وتستخدم هذه السلة لتحديد متوسط أسعار صرف العملات في العالم يوميا، كما يستخدم متوسط أسعار الصرف لقياس قيمة «حقوق السحب الخاصة» لكل دولة من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وعددها 188 دولة.
- واعتبر مراقبون وخبراء اقتصاديون أن هذا الاتفاق بالنسبة لمصر يوجّه ضربة للدولار الأمريكي، وذلك لأن السوق المصرية تشهد حاليًا نقصًا كبيرًا في الدولار، خاصة في عمليات الاستيراد، كما أن التوسع عالميًا في استخدام اليوان الصيني سيكون حتميًا، بسبب التعاملات الضخمة للصين في العالم، وبذلك فإنه سيكسر احتكار الدولار للحصة الغالبة في السوق العالمية، وسيخفف من احتياج مصر للدولار لاستيراد السلع، خصوصًا القادمة من الصين.
- كما أن هذه الاتفاقات تهدف إلى تخفيف الضغط عن الدولار، من خلال المقايضة بنظام الدفع المحلي بدلًا من الأسلوب التقليدي، وهذه الاتفاقات تقتصر في تعاملاتها على الدول الثنائية فقط، ولكن التعاملات على المستوى العالمي والدولي يبقى المقياس المرجعي فيها بالدولار.
- وعادة تتحدد حجم الفائدة من هذه الاتفاقيات وفقًا لحجم التبادل التجاري بين البلدين، كما أنها تساهم في إنعاش التجارة بين الدولتين المعنيتين فقط، والملاحظ ان الصين أجرت الاتفاقية مراعاة لعدم خسارة السوق المصرية بسبب أزمة الدولار.
- ويمكن للسائحين الصينين أن يتعاملوا في مصر بالجنيه المصري، والعكس بالنسبة للسائح المصري. وبحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وصل عدد السائحين الصينيين الذين زاروا مصر إلى 115 ألف سائح، في 2015، وبلغت مدة الإقامة في الفنادق 637 ألف يوم، بزيادة 87% و62% على التوالي عن العام السابق.
- ويعتبر الهدف الرئيسي من الاتفاقية هو تسهيل التعامل التجاري بين الدولتين فقط، وهذا النهج معروف منذ عدة سنوات، والغرض منها التقليص الجزئي للطلب الخاص على الدولار.
- إن اعتماد اليوان الصيني كعملة للاحتياطي سيوفر لمصر أكثر من 8 مليارات دولار سنويًا للاحتياطي المصري (قيمة الواردات المصرية من الصين)، وبالتالي لن يكون هناك ضغطا على سعر الجنيه مرة أخرى.
- وتحتل مصر المركز الثاني والأربعين من بين الشركاء التجاريين للصين، وثالث أكبر سوق تصدير من بين الدول العربية، أما الصين فهي أكبر مصدر لواردات مصر.
- أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين بلغ 119.3 مليون دولار خلال العام المالي 2016/2015 بارتفاع عن

العام المالي السابق له بنسبة 97.2%، الذي سجل 60.5 مليون دولار، وبلغ عدد الشركات الصينية العاملة في مصر 1300 شركة بإجمالي مساهمات في رؤوس الأموال بلغت نصف مليار دولار، كما أن الصين تحتل المرتبة الثالثة والعشرين على قائمة الدول المستثمرة في مصر ونتطلع لأن تصبح الصين ضمن أكبر عشر دول على هذه القائمة.

- أكد المستشار الاقتصادي والتجاري بسفارة الصين بالقاهرة، إن حجم الميزان التجاري بين مصر والصين بلغ 19 مليار دولار خلال العام الماضي، حيث تقوم الصين بتصدير العديد من المنتجات لمصر، مثل السيارات والمنسوجات ومنتجات الحديد، في الوقت الذي تستورد من مصر المواد البترولية والمواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية. وترغب الصين في توسيع قاعدة الاستيراد من مصر بما يناسب السوق والذوق الصيني، على أن تقوم الشركات الصينية بعمل الدعاية اللازمة لتحفيز الشريك التجاري في مصر.
- كما أوضح أن الاستثمارات الصينية بلغت 700 مليون دولار، وأنه سوف يتم زياده هذه الاستثمارات خلال الفترة المقبلة، حيث بدأت الشركات الصينية في الاستثمار بمصر، في حين بلغ حجم التجارة بين البلدين 7 مليار دولار. ويعتبر عائد الاستثمار في مصر واعد.

أهم سبع معلومات عن اليوان الصيني:

- كلمة يوان تعني العملة الصينية الرسمية الحالية والتي تستخدم في جمهورية الصين الشعبية
- ينقسم اليوان الصينى إلى الأصناف التالية: يوان واحد، 2 يوان، 5 يوان، 10 يوان، 20 يوان، 50 يوان، 100 يوان
- اليوان الصيني من أرخص العملات المتداولة على نطاق واسع عالمياً. وقد حرصت الصين على مدى عقود طويلة على الحفاظ على سعر اليوان منخفضا مما يعطي تميزا له في مواجهه العملات الأخرى وفي القدرة على رفع مكاسب التصدير الصيني
- تعد إشكالية سعر اليوان الصيني من أهم الاشكاليات في الاقتصاد العالمي. فسعره المتدني ساعد المنتجات الصينيه على غزو العالم والوقوف بقوه في منافسه العملات المختلفة
- تصر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية على ان الصين يجب أن تترك اليوان لقيمته الحقيقة لحماية أسواق هذه الدول. ولكن الصين مستمرة في رفض تحريك سعر اليوان دوليا
- "الرينمينبي" هو اسم اخر للعملة الصينية .

- **في 14 نوفمبر 2015، أعلنت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد أن اليوان استوفى كل شروط الصندوق ليكون ضمن العملات المرجعية المعتمدة في الصندوق. بعد أن قُدم تقرير لمجلس إدارة الصندوق عُد فيه اليوان محققًا لشرطين أساسين للانضمام لسلة العملات المرجعية، وهما الاستخدام على نطاق واسع وكون العملة حرة الاستخدام أي لا تفرض عليها قيود تحدد سعر صرفها**

دعم الإستثمار